

أثر الإصلاحات النقدية على الصلابة المصرفية دراسة مقارنة بين الجزائر وموريتانيا (2016-2019)

الطالب مصطفى ولد حام ولد حكي * ، رمضان محمد

جامعة نواكشوط العصرية (موريتانيا) ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر) ،

The impact of monetary reforms on banking resilience Comparative study between Algeria and Mauritania (2016-2019)

TALEB Mustapha Ould HAM Ould HAKI 1,* , RAMDANI Mohammed 2
1 University of Nouakchott Al Aasriya (Mauritania) & 2 University of Mostaganem (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/03/01 ، تاريخ القبول: 2021/05/25 ، تاريخ النشر: 2021/06/06

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إعادة تقييم الإصلاحات النقدية التي قامت بها الدول النامية، خاصة الجزائر وموريتانيا. والتي كانت معظم ملامحها نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي في سنوات التسعينيات، وكيف أثرت بعد سنوات على أداء وتطور وصلابة أهم قطاع اقتصادي يهتم بتمويل الاقتصاد وهو القطاع المصرفي في البلدين. تنتهج هذه الدراسة مقارنة تحليلية، تقييمية ومقارنة، وفقا للمنهجين التحليلي والمقارن. كما مثلت حدود الدراسة الزمنية خمس سنوات من 2016 الى 2019. وهي السنوات الأصعب من الناحية المالية بعد تراجع إيرادات الدول نتيجة انخفاض أسعار البترول والمعادن في الاسواق العالمية. توصلت هذه الدراسة الى أن الاجهزة المصرفية الجزائرية والموريتانية عرفت نوعا من العمق المالي، وتطورت خدماتها المالية، لكن صلابتها المالية مازالت تحتاج المزيد من التعزيز.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات النقدية؛ الصلابة المالية؛ الجهاز المصرفي الجزائري ؛ الجهاز المصرفي الموريتاني

تصنيف JEL : E52 ؛ E51 ؛ N10

Abstract:

This article aims to re-evaluate the monetary reforms undertaken by developing countries, such as Algeria and Mauritania. Most of the features result from the International Monetary Fund (IMF) recommendations of the 1990s. These features have shown how banking performance, growth, and solidarity in both countries can be affected. This study follows an analytical, evaluative, and comparative approach to analyse data from 2016 to 2019. This refers to the most financially difficult period following the decline in income as a result of the fall in oil prices on the world markets. The results show that the Algerian and Mauritanian banking systems knew a kind of financial depth, and their financial services had developed, but their financial strength still needed more strengthening.

Keywords: Monetary reforms; financial solidity; the Algerian banking system; the Mauritanian banking system.

Jel Classification Codes : E52 ؛ E51 ؛ N10

1. تمهيد :

تولى كل دول العالم أهمية كبيرة للأنظمة المصرفية، لما لها من دور كبير في قضايا التمويل والتنمية، لهذا فهي تعطي حيزا كبيرا لدور المصارف في هندسة معظم السياسات الاقتصادية. و بعد كل أزمة اقتصادية أو مالية تعود قضية الإصلاح النقدي و المالي في الدول للنقاش من جديد، و بالطبع تصبح البنوك و المؤسسات المصرفية و المالية هي المعنى الأول بتطبيق هذه الإصلاحات. بالنسبة للدول النامية لا تمثل استثناء في هذه القضية بل تعتبر الأكثر تعرضا لها، خاصة وأن معظمها لها تجارب سابقة مع المؤسسات المالية الدولية، و الأكثر عرضة لتطبيق برامج التعديل الهيكلي و ما يتبعها من حزم المشروطة من طرف هذه المؤسسات المالية الدولية.

لهذا نرى أن معظم الدول النامية عدلت من تنظيماتها النقدية و المالية في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الحالية، وركزت على ضرورة المتانة المالية لمصارفها من خلال اعتماد قواعد احترازية، ووضع توصيات في مجال نسب الصلابة المصرفية، التي تهدف الى عدم تعريضها الى الاجهاد أو الضغط المالي. والجزائر وموريتانيا باعتبارهما بلدين ناميين عرفا حالات من الاحتياج المالي، وأصبحا الان يطبقا مفهوم التحرير المالي عن طريق الغاء تخصص البنوك، والسماح للبنوك الخاصة بالعمل، وكذا البنوك الاجنبية، وعدم التدخل الكبير في معدلات الفائدة، هي الأخرى كيفت من تنظيماتها النقدية و المالية في هذا المجال.

لهذا في العقود الثلاثة الأخيرة تأثرت اقتصاديات دولتي العينة بهذا الموضوع وبآثار الاختلالات المالية، ويبدو أن اثارها لا زالت مستمرة. ولذا فان مهمة إعادة تقييم آثار الإصلاحات النقدية على الاجهزة المصرفية للجزائر وموريتانيا وهندسة سياساتها النقدية أمر بالغ الأهمية في الوقت الراهن، وبالنظر إلى أن السياسة النقدية لا تكون فعالة إلا في ظل وجود عمق مالي مقبول واستقرار و صلابة مالية في القطاع المصرفي فإن ذلك يجعل قضية الصلابة المصرفية تمثل صمام الأمان أمام الأزمات المالية ومشاكل التمويل.

1. اشكالية الدراسة: يأتي هذا المقال ليحاول معالجة الاشكالية التالية:

كيف تكيّف الاجهزة المصرفية الجزائرية والموريتانية بعد تجربة الإصلاحات النقدية التي مرت بها والى أي مدى دعمت هذه الأخيرة الصلابة المصرفية لهما؟

2. الاسئلة الفرعية: في هذا السياق نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الدروس المستفادة من الدراسات السابقة في قضايا الإصلاح النقدي والمالي للدول؟
- ما هي أهم مؤشرات الصلابة المصرفية الدالة على نجاح توصيات الإصلاح المالي والنقدي؟
- كيف تأثر أداء الجهاز المصرفي الجزائري والموريتاني في مجال الصلابة المصرفية؟

3. فرضيات الدراسة: تبنى هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- جوانب التحرير المالي في السنوات الاخيرة لدول العينة فرضت ضغط مالي على المصارف؛
- قوة مؤشرات الصلابة المصرفية هي احدى الجوانب التي يمكن أن تقيم مستوى نجاح الإصلاحات المصرفية؛
- حققت المصارف الجزائرية والموريتانية في سنوات الدراسة بعض الصلابة التي يمكن أن تجنبها الاجهاد المالي.

4. أهداف الدراسة والمنهج المتبع: تهدف هذه الدراسة الى تقييم و تحليل وضعية مؤشرات الصلابة المصرفية في

دولتي الجزائر و موريتانيا واستقصاء نقاط القوة و الضعف لكل تجربة و استخلاص ما يمكن فعله من طرف

الدولتين لتقوية أداء جهازها المصرفي مستقبلا و تمكين البنوك المركزية لديها من رسم سياسات نقدية قوية و فعالة. لهذا تركز هذه الدراسة على المنهج التحليلي لعرض واقع مؤشرات الصلابة المصرفية للدولتين ، و توظيف المنهج المقارن في استخلاص الدروس المستفادة.

II - أدبيات الدراسة المنظرة لأثر الإصلاحات النقدية في الدول النامية:

1. **الأدبيات والاسهامات النظرية:** تناولت الكثير من الدراسات النظرية السابقة قضية الإصلاح الاقتصادي بالأخص الإصلاح النقدي في كثير من الأحيان كانت تشرف عليه مؤسسات مالية دولية خاصة الصندوق النقدي الدولي و يعتبر من أهم من كتب في هذا الموضوع و من الشخصيات التي لها علاقة مباشرة بصندوق النقد الدولي شخصيات اقتصادية بارزة كانت مستشارا لديه أو أنها كانت على اطلاع كبير على جوانب عمله و آليات تنفيذ اصلاحاته. أهم الدراسات النظرية التي تطرقت الى موضوع الإصلاح النقدي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، و لو أن أكثر هذه الدراسات شملت أكثر الدول النامية، هذه الأخيرة كانت الطرف الأهم الطالب لموارد صندوق النقد الدولي على شكل ديون. و بالتالي ركزت هذه الدراسات على الدول النامية، التي تعاني من عجز في التمويل وتحتاج الى تمويل خارجي على شكل مديونية خارجية وتعتبر الاسهامات التالية الأكثر اضافة في هذا السياق:

1.1: اسهامات جاك بولاك : JACK POLLAK سنة 1957 (شهرة، 2008، صفحة 78)، والذي ركز جهوده حول بناء النموذج عن طريق سماه البرمجة المالية، الذي من خلاله يحدد كمية و قيمة احتياج التمويل الذي تحتاجه الدول الطالبة للتمويل من صندوق النقد الدولي. و اعتمد في نمودجه على متغيرات الدخل الوطني النقدي للفترة الحالية (Y_t)، الدخل الوطني النقدي للفترة السابقة (Y_{t-1})، و التغير في حجم القروض المحلية للجهاز المصرفي (DA_t)، صادرات الفترة الحالية (X_t)، واردات الفترة الحالية (M_t). و رغم القصور النظري لإسهامات افكار POLLAK الا أن نماذجه ما زالت تمثل الركيزة النظرية الأساسية لكل نماذج صندوق النقد الدولي في مجال اصلاحاته، و سعيه لاستقرار أسعار الصرف للدول النامية.

2.1: نظرية التحرير المالي : MC KINON AND SHAW (1973) اهتمت هذه النظرية بدراسة اثر التحرير المالي، و الذي يقصد به تحرير الجوانب المالية في الاقتصاد من معدل الفائدة، معدل سعر الصرف، حساب رأس المال، تخفيض القيود و الضوابط على الجوانب المالية، و اثر ذلك على النمو الاقتصادي. و توصلت الى أنه كلما زاد التحرير المالي كلما تحسن النمو الاقتصادي و العمق المالي للجهاز المصرفي و الأسواق المالية على حد سواء. و بالمقابل كلما زاد الكبح المالي أفضى ذلك الى تشويه النظام المالي و انعكس ذلك على المركبات الأساسية للاقتصاد من ادخار و استثمار. ومن أهم ما أوصت به هذه النظرية بضرورة التدرج في عملية التحرير المالي للدول التي تعرف مستويات كبيرة من الكبح المالي وأوصى بضرورة القيام بالتحرير المالي عندما تكون المؤشرات الاقتصادية مستقرة حتى لا تكون هناك صدمات او أزمات مالية حادة تؤثر بشكل هيكلي على الاقتصاديات المعنية.

3.1: اسهامات J. STIGLIZ and P.KRUGMAN (2008) (clerc, 2009) يعد كل من J. STIGLIZ و P.KRUGMAN الحائزان على جائزة نوبل للاقتصاد سنتي 2001 و 2008 على التوالي، من الشخصيات البارزة التي عملت مع المؤسسات المالية الدولية، ولهما خبرة واسعة بسياسات هذه المؤسسات تجاه قضايا الإصلاح النقدي

والاقتصادي بشكل عام . وهو الأمر الذي مكنهما من تأسيس مواقف علمية واضحة تجاه ممارسات هذه المؤسسات الدولية، و لخصت في كون أن الفكر النيوكلاسيكي أثبتت الوقائع الاقتصادية انه يميل الى المثالية والتجريد و بروز اسهامات جديدة، تنتقد هذا النهج من تيار المنتسبين السابقين الى المؤسسات المالية الدولية له دلالات كبيرة ، بضرورة اعادة ضبط توصيات و وصفات الاصلاح الاقتصادي الموجهة للدول النامية. كما بينا أن وصفات صندوق النقد الدولي المتسرعة وغير متدرجة قد تزيد من حدة الازمات الاقتصادية بشكل عام والازمات المالية بشكل خاص. لهذا فهم يطلبون بنوع من التدخل من الدولة اثناء الازمات نتيجة الصعوبات التي يواجهها رجال الاعمال في الحصول على مصادر لتمويل وتجسيد مشاريعهم وهو نوع من العوده الى التفكير الكنزي بشكل اخر.

خلاصة الاسهامات النظرية حول قضية الاصلاحات النقدية أن هناك الى غاية اليوم مناصرين للشكل الحالي لوصفات المؤسسات المالية الدولية للصالح النقدي وآخرين مناهضين لها. ويمثل الاختلاف الجوهرى بينهما في مستوى تدخل الدولة. فمنهم من يرى أنه لا يجب على الاطلاق تدخل الدولة في الاقتصاد تحت تأثير فلسفة نيوكلاسيكية، ومنهم من يرى جدوى تدخلها خلال فترات الازمات أو أوقات معينة أين يكون الاقتصاد يعاني من بعض الركود، حيث يصبح مفيدا تسريع الطلب الفعال المتعلق بالطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار.

2. الأدبيات التجريبية السابقة: اضافة الى الدراسات النظرية السابقة، التي حاولت تحليل الأفكار أكثر من الاعتماد على دراسة الحالة. نجد مقالات كثيرة ودراسات سابقة تجريبية عديدة تتطرق الى عمليه الاصلاح النقدي في الدول النامية وأثره على الجهاز المصرفي و المالي بشكل عام ونحدد الدراسات ذات الصلة بموضوعنا فيما يلي:

1. 2- دراسة LOW and al (2010) : (low Said، 2010): حاولت هذه الدراسة اختبار الحرية الاقتصادية و أثرها على تطور القطاع البنكي، الدراسة حول 06 دول آسيوية ماليزيا، أندونيسيا ،سنغافورة، وتايلاند ما بين سنة 1975 و 2006 وظف الباحثون مؤشرات قياس تطور العمق المالي للقطاع المصرفي. ومقياس فريزر FRASER، الذي يشمل حرية دخول الاسواق والمنافسة ودرجة تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال النفقات والضرائب والمؤسسات. بينت هذه الدراسة وجود تأثيرات متباينة. وأظهرت أن مؤشر حقوق الملكية والتنفيذ الفعال للعقود هما المتغيرين الأكثر تأثير في تعزيز التطور الواسطة البنكية.

2.2 - دراسة رمضان محمد (2012): (رمضان، 2012) " أثر السياسة الاشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية " حاولت هذه الدراسة تشخيص الأخطاء السابقة للسياسة النقدية التي أشرف عليها صندوق النقد الدولي عن طريق برامج اصلاح الاقتصادي في سنوات التسعينيات من القرن الماضي في الجزائر، ومعاينة أخطاء الصندوق في تعاملاته مع الدول من الناحية المنهجية للأخطاء والناحية الايديولوجية والتقنية. واستعملت الدراسة نموذج البرمجة المالية المستوحى من نموذج جاك بولاك J. polak و أدرجت الدراسة متغيرات مساهمة الفكر النقدي الكلاسيكي والفكر الكنيزي من خلال دراسة متغيرات التوازن النقدي، المتمثلة في رصيد ميزان المدفوعات، قيمة الديون الخاصة، قيمة الديون العامة، قيمة التغير في الطلب على النقود، قيمة التغير في الناتج الداخلي الخام، قيمة التغير في العرض النقدي وخلصت هذه الدراسة الى

تحديد جملة من الأخطاء التي يجب عدم تكرارها و أوصت بضرورة إعادة التفكير في تكييف هذه السياسات بشكل سليم لتفادي الأزمات المستقبلية من خلال الاستفادة من تقييم الأخطاء السابقة وعدم تكرارها.

3.2- دراسة : (2014) (Obadeyi) OBADEYI.J.A (2014): حاول الباحث أن يتحقق من مدى تأثير الإصلاحات المالية في نيجيريا على أداء الجهاز المالي والمصرفي و الوساطة المالية و البنكية، امتدت الدراسة لتغطي الفترة 1992-2011، تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى لتحليل العلاقة القائمة بين المتغيرات، و استعملت الدراسة المؤشرات النقدية من طرف البنوك بالنسبة لنتائج محلي إجمالي، و كذا الالتزامات السائلة للقطاع المصرفي والقروض المقدمة للقطاع الخاص. خلصت الدراسة الى أن الإصلاح المالي لم يكن كافياً لتطوير الجهاز المصرفي، بل يجب القيام بتحرير حساب رأس المال، و ضبط تقلب سعر الصرف، و أوصت الدراسة بضرورة عدم توقف الإصلاحات النقدية و المالية، الى غاية تحقيق التوازنات الأساسية.

4.2 - دراسة محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم (2018): (المنعم، 2018) وضحت هذه الدراسة من خلال منهج تحليلي قضية الإصلاح الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي في الدول العربية، وفي جزء من هذه الدراسة تطرق الباحثين الى اصلاح السياسة النقدية، انه لابد من التحكم في المعروض النقدي حتى لا يؤدي في المدى الطويل الى زيادة الأسعار، كما اشاروا الى الإصلاحات المؤسسية التي تدعم الاستثمار والقطاع الخاص، وتهيئة البيئة القانونية لإجمالي التعاقدات والإصلاحات الاقتصادية.

III- تقييم أداء المصارف الجزائرية والموريتانية بعد تجربتي الإصلاح الاقتصادي والنقدي :

إن تقييم الأدوار الحديثة والقديمة للبنوك الجزائرية والموريتانية يعتبر أمراً ضرورياً لتبيان الصورة الحقيقية للتحول الذي حصل في الساحة النقدية والمصرفية والمالية بعد حزمة الإصلاحات النقدية والمالية التي طبقتها هاتان الدولتان والمساعدة على العمل على كيفية تحسين وضعية أداء المصارف عقب هذه الإصلاحات من خلال تجاوز الأخطاء السابقة وتبيان كيف تستطيع الوضعية الحالية ان تستفيد من النقاط الايجابية لهذه الإصلاحات النقدية والمالية.

1. تقييم أداء الأدوار التقليدية لمصارف الدولتين عقب سياسات الإصلاح: عقب مراحل الإصلاحات النقدية والمالية والاقتصادية التي عرفتها الدول النامية بشكل عام في تسعينات من القرن الماضي وبالأخص دول العينة ممثلة في الجزائر وموريتانيا والتي خاضت بدورها تجربة مع صندوق النقد الدولي، بدأت نتائج الإصلاح الاقتصادي والمالي تنعكس مباشرة على أداء الجهاز المصرفي وتجسد ذلك تحديداً في القيام بإصلاحات هيكلية. ففي الجزائر صدر ما يعرف بقانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 والذي عدل بالأمر رقم 03-11 سنة 2003. وفي موريتانيا صدر القانون رقم 95-011 الذي يتضمن التنظيم المصرفي والأمر القانوني 020-2007 المتعلق بتنظيم مؤسسات القرض. وقد أفضت حزمة الإصلاحات المصرفية الهيكلية هذه والتي طالت الجهاز المصرفي بشكل عام في البلدين إلى نتائج أهمها:

- السماح للقطاع الخاص بالنشاط في هذا المجال الذي كان يعتبر في السنوات التي قبله قطاعاً حساساً.
- السماح للبنوك الأجنبية بمزاولة النشاط الداخل القطر الاقتصادي الوطني.
- تحرير معدلات الفائدة المطبقة على القروض وترك صلاحيات تحديدها للبنوك وفق معيار مردوديتها.
- إلغاء تخصيص البنوك بتوسيع حزمة الخدمات المصرفية لديها.

- التخفيف من إجراءات سياسات أدوات السياسة النقدية المباشرة كتأطير القروض وانتقائية القروض لصالح السياسات غير المباشرة المتمثلة في معدلات إعادة الخصم، الاحتياطي الإلزامي والسوق المفتوحة.

1.1. على مستوى التنافسية وانتشار الشبكة المصرفية: تميزت الوضعية المصرفية في الجزائر و موريتانيا في

العشر سنوات الأخيرة بالتكيف مع المستجدات العالمية ومع بعض الممارسات الدولية في المجال المصرفي، حيث صنف بنكان من البنوك الجزائرية ضمن 15 بنكا رائدا في افريقيا (سعيدان، 2016-2017) وفقا لما تضمنه تقرير اتحاد المصارف في الدول المغاربية سنة 2016 2017. وإذا حاولنا تقييم أداء الوظائف التقليدية للبنوك في الجزائر موريتانيا، والمقصود هنا بالوظائف التقليدية هي تمويل الاقتصاد بالدرجة الأولى. فنلاحظ أن الدولتين قد حققنا نتائج إيجابية في السنوات الأخيرة وأن معدلات تمويل الاقتصاد سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام نحت منها متزايدا أو ايجابيا. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه حول أداء البنوك الجزائرية والموريتانية، في ظل وجود سوق مغاربية تتعدى 100 مليون نسمة. (wikipedia، 2020)، هو كيف يمكن للمصارف المغاربية أن تواجه التحدي التكنولوجي و الرقمي الحالي؟ وكيف يمكن لها أن تساهم في تمويل التنمية و النمو الاقتصادي و خلق الوظائف بشكل ملائم؟ وبالنظر إلى أن السبيل الصحيح لإيجاد الحلول هو التشخيص السليم لواقع البيئة المصرفية الحالية في الجزائر و موريتانيا. فإننا سنركز على تحليل أهم نقاط القوة والضعف في دول العينة، لتحديد خارطة طريق مستقبلية عن طريق استخلاص النتائج و التوصيات لهذا البحث.

لقد بينت إحصائيات سنة 2016، أن إجمالي المؤسسات المصرفية في الجزائر بلغ 36 وفي موريتانيا 16 مؤسسة مصرفية. كما صنف مصرفان جزائريان ضمن الـ 15 الأولى افريقيا سنة 2015. هما البنك الوطني الجزائري في المرتبة 08 و البنك الخارج الجزائري في المرتبة 12 افريقيا، في حين غابت المصارف الموريتانية عن هذا الترتيب ذات السنة. وبالنظر إلى أن احتلال مراتب متقدمة ضمن هذا الترتيب يرجع بالدرجة الأولى الى مدى استقرار وتطور البنك وصلابته المالية، و قيمة رأس ماله و الأخذ بعين الاعتبار القواعد الاحترازية لاتفاقية بازل الأولى و الثانية التي صدرت تقريبا قبل 30 سنة. فقد كان من المفترض أن تحقق البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية مراتب أفضل على الساحة الافريقية و أن يكون أداؤها أقوى بكثير مما هو عليه. ويمكن أن يفسر ذلك بعدم الاهتمام بالسوق الدولي و الافريقي وضعف الشبكة البنكية الجزائرية. في هاذين المستويين. بالمقابل تسجل الشبكة المصرفية الموريتانية محليا قوة أضعف من خلال 16 مؤسسة مصرفية و يبقى تمثيلها خارجيا دون المستوى المأمول.

2.1. على مستوى تمويل الاقتصاد: إن الوظيفة الرئيسية للأجهزة المصرفية هي بالدرجة الأولى تمويل الاقتصاد

و القيام بعملية الوساطة البنكية و لتقييم فعالية هذه الوظيفة ندرج التحليل التالي فيما يخص الموازنة بين تشكيل احتياطات مقبولة لدى البنوك و بين قدرتها على تمويل الاقتصاد في شقي القروض الموجهة للدولة و تلك الموجهة للقطاع الخاص.

1.3- وضعية تمويل الاقتصاد الجزائري: يوضح الجدول (01) المتعلق بالوضعية النقدية للجزائر في فترة

2016- 2019 العمليات الأساسية المتعلقة بقيمة احتياطات البنوك و القروض الصافية للدولة و القروض الموجهة و وفقا لما يوفره تقرير بنك الجزائر حول وضعية البنوك الثانوية لسنوات 2016 - 2019.

يتضح من الجدول أن قيمة احتياطات البنوك بين سنتي 2016 و 2019 ، عرفت زيادة متتالية حيث انتقلت من 888.499 مليون دج الى 1.592.412 أي بزيادة قدرها 79.22 ٪. و مرد هذه الزيادة الى الحذر الذي عرفه بنك الجزائر تجاه وضعية انخفاض إيرادات البلد بشكل عام و التوقع بانخفاض قيمة الودائع او الاقبال على السحوبات. أما فيما يخص القروض الصافية للدولة فنلاحظ استقرارا في هذه القيمة الشيء يعود الى عدم قدرة البنوك لمواصلة منح القروض الصافية للدولة و القطاع العام . في حين انتقلت قيمة تمويل القطاع الخاص بنسبة مئوية تقدر 30.22 ٪. و هو شيء جديد نسبيا على الاقتصاد الجزائري ، الذي كانت في سنوات مضت قيمة القروض الموجهة للقطاع العام أكبر دائما من القطاع الخاص.

4.1- وضعية تمويل الاقتصاد الموريتاني : فيما يخص الاقتصاد الموريتاني، أوضحت معطيات الوضعية النقدية للجهاز المصرفي الموريتاني خلال فترة الدراسة . أن احتياطات البنوك مثلت قيمة مقبولة ، حيث انتقلت من 10.1 مليار أوقية سنة 2016 الى 14.7 مليار أوقية سنة 2019. وهو ما يعني أن قيمة الاحتياطات زادت بنحو 45.6 ٪ خلال فترة الدراسة . و يؤكد بالتالي استعداد البنوك الموريتانية لامكانية التصدي للأزمات المصرفية المحتملة. أما فيما يخص قيم القروض الصافية للدولة فقد سجلت انخفاضا بنسبة 70 ٪ في الفترة من 2016 الى 2019 . أما فيما يخص القروض الموجهة للقطاع الخاص فقد شهدت زيادة مضطردة خلال الفترة 2016-2019 حيث انتقلت من 52 مليار أوقية الى 74.1 مليار أوقية أي بزيادة ب تقدر ب 42.5 ٪. الشيء الذي يبرز انفتاح القطاع المصرفي الموريتاني القطاعات الاقتصادية الخاصة بشكل أكبر مقارنة بالجزائر، و يبين مدى توجه الاقتصاد الموريتاني حقيقة نحو الاقتصاد السوق . وفيما يتعلق بنسبة السيولة ، فقد ظلت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وبلغت أوجها سنة 2019 مسجلة نسبة قدرها 28.7 ٪ الشيء الذي يعكس تحسنا في النظام المصرفي الموريتاني.

2- تقييم أداء الأدوار الحديثة لمصارف الدولتين عقب سياسات الإصلاح : تعتبر الأدوار الحديثة للمصارف تحديا يجب كسبه ، خاصة في الدول النامية التي تعرف تأخرا في هذا المجال ، و نقصد في هذا البحث بالأدوار الحديثة للمصارف :

1.2 - نسبة استخدام التكنولوجيا الجديدة في المصارف: يعتبر استخدام التكنولوجيا المالية الجديدة محددًا مهما جدا في الطلب على الخدمات المصرفية في وقتنا الراهن، كما أن تنافسية المؤسسات المصرفية و عمقها و صلابتها المالية أضحت ترتبط بمدى استخدام هذه التقنيات الجديدة . وبالنسبة لعينة الدراسة نجد أن الجزائر مازالت تسجل تأخرا كبيرا في مجال التكنولوجيا المالية الجديدة ، فبالنسبة لتطبيقات الدفع الالكترونية يلاحظ حصول تأخر خاصة فيما يتعلق باستخدام الهاتف النقال أو المحمول (mobile monney). ورغم أن رقمنة المصارف وتحديث خدماتها يبدو جليا من ناحية تقليل التكاليف ، وتسهيل عملية توزيع الخدمات المصرفية ، إلا أن التحديات المتعلقة بالجانب التنظيمي و الثقافى المتعلق بمستوى التعليم المطلوب لممارسة هذا النوع من الخدمات يمثل عقبة أكبر من التحديات التقنية. وهكذا نلاحظ أن عدد البطاقات ما بين البنوك قد قفز من 213007 سنة 2010 الى 619624 سنة 2018 (djouaher cylia, 2018) أي بنسبة نمو تناهز 190 ٪. وهناك فقط تطبيقان هما :

- تطبيق بريدي موب BARIDIMOB لبريد الجزائر (poste, 2021) ، الذي يتيح القيام بعمليات الكترونية عن طريق هذا التطبيق لحملة البطاقة الذهبية المالكين لحساب جاري لدى بريد الجزائر . و التطبيق الثاني هو تطبيق banxy بنكسي لبنك ناتيكسيس (banxybank, 2021) و هو تطبيق يسمح بالقيام بالعمليات البنكية عن طريق هاتف محمول مزود بنظام اندرويد.

- أما بالنسبة الى موريتانيا فحتى سنة 2005 كانت العمليات المصرفية تتم عن طريق الشيك او التحويل البنكي لتبدأ التعاملات الالكترونية بين البنوك بعد ذلك خاصة بعد تأسيس التجمع المصرفي للتقنيات والمعاملات الالكترونية (GIMTEL) الذي يعمل تحت إشراف البنك المركزي الموريتاني وبعضوية البنوك الأولية والشركة الموريتانية للبريد. ويهدف من بين أمور أخرى إلى تطوير وسائل الدفع عبر استخدام التكنولوجيا العصرية من خلال ربط البنوك فيما بينها الكترونيا أولا ، وبين البنك المركزي والخزينة العامة ثانيا وبين الجميع والشبكة الدولية ثالثا. وقد وصل البالغ المتداول عبرها سنة 2016 ما قيمته 7.15 مليار أوقية (BANK, 2017). و قد تم سنة 2020 ربط جميع المصارف الموريتانية بنظام جيمتل المعلوماتي . كما تم أيضا إدخال خدمة نظام الهاتف المحمول من خلال إطلاق خدمة " بنكيلى " من قبل البنك الشعبي الموريتاني.

2.2 - نسبة تبني المالية التشاركية: أضحت المالية أو الصيرفة الاسلامية تمثل سوقا واعدة وضخما لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تتجاهله أي دولة ، بل أصبحت ظاهرة اقتصادية دولية ، و التخلف عنها يعتبر تخلفا عن خلق خدمات مالية و مصرفية جديدة ، بل البعض يعتبرها ابتكارا ماليا حديثا وجب على كل البنوك في الدول المتقدمة أو النامية أن تواكبه. و فيما يخص تقييم دول العينة في مجال المالية التشاركية فما زالت التجربة فتية و لكن ينتظر أن تتطور بسرعة مدعومة بسعي جمهور عريض من الزبناء للحصول على الخدمات المصرفية التشاركية . وهو ما من شأنه تدعيم الصلابة المالية لهذا الصنف من المصارف.

❖ - بالنسبة للجزائر أجاز بنك الجزائر في سنة 2018، بعض العمليات البنكية التشاركية أو الاسلامية و التي لا تعمل بمعدل الفائدة مرجع القانون 18/02 و الذي أجاز العمل في سبع منتجات مصرفية اسلامية وهي الان قيد التسويق.

❖ - اما موريتانيا فقد ظلت العديد من المصارف الإسلامية تعمل منذ سنوات عديدة دون غطاء قانوني بالنظر إلى أن الامر القانوني رقم 020-2007 المتعلق بمؤسسات القرض لم ينص على مجال وشروط ممارسة البنوك الإسلامية لعملها في موريتانيا ، حتى صدر القانون رقم 036-2018 الذي يهدف إلى تنظيم شروط ممارسة نشاط مؤسسات القرض العاملة في موريتانيا والذي نص على مجال وشروط اعتماد البنوك الإسلامية وقد وصل عدد البنوك الإسلامية العاملة في موريتانيا 7 مصارف سنة 2020 من أصل 18 مصرفا هي عدد البنوك العاملة في البلد . و تقدم هذه المصارف خدمات ومنتجات مالية متنوعة على غرار المريحة الاجارة ، الاستصناع والسلم .

IV. تحليل قوة و ضعف الصلابة المصرفية للجزائر و موريتانيا (2019-2016):

سنعتمد في تحليل الصلابة المصرفية لكلا البلدين على أهم مؤشرات الصلابة المستعملة في هذا المجال. المتمثلة خاصة في نسب الاموال الخاصة/ اجمالي الاصول واجمالي الودائع/ اجمالي الاصول و القروض الخاصة/ اجمالي الاصول.

1. تحليل مؤشرات الصلابة المصرفية للجزائر (2019-2016): سنعتمد في تحليل و تقييم مستوى الصلابة المالية للجهاز المصرفي على ثلاث نسب مهمة ، توضح قدرة البنوك أو المصارف على الاستدانة في عملياتها البنكية بكل أريحية و استقرار. يستعرض الجدول رقم (03) أهم هذه المؤشرات للمصارف الجزائرية خلال فترة الدراسة (بنك الجزائر، 2019):

حيث سجلت مؤشرات صلاية المالية لهذه الاخيرة خلال سنوات الدراسة من سنة 2016 الى غاية 2019 ما يلي:
- بالنسبة لنسبة اجمالي الودائع على الأصول تعتبر في وضعية مقبولة بين 63 و 65 % من 2016 الى 2018 و انخفضت في 2019 الى 58 % ، الشيء الذي يستدعي القيام بإعادة بعث تقنيات تعبئة المدخرات، سواء عن طريق المالية التقليدية أو المالية التشاركية.

- أما النسبة الثانية المتعلقة بنسبة القروض الخاصة الى الأصول ، فقد استقرت بين 30% و 33% و هو ما يشكل أيضا استقرارا مهما بالنسبة للقدرة على تمويل القطاع الخاص. و قدرة البنوك على مواصلة تمويل هذا القطاع.

- فيما يخص النسبة الثالثة المتعلقة بمؤشر (الأموال الخاصة/ الأصول) فقد سجل أيضا استقرارا في حدود 32% خلال الفترة 2016 و 2019 ، مع انخفاض طفيف بين سنتي 2017 و 2018 ، و هذا المؤشر هو أعلى من مؤشر البنوك الموريتانية ، كما سنوضحه لاحقا في الجدول رقم (04) ، و مرد ذلك الى كبر رأسمال احتياطات البنوك الجزائرية.

2. تحليل مؤشرات الصلابة المصرفية لموريتانيا (2019-2016): وفقا للمعطيات المتوفرة حول الوضعية النقدية و المصرفية للاقتصاد الموريتاني، كما وردت في تقرير صندوق النقد الدولي الذي أعده سنة 2020 في إطار طلب قرض سريع ، (FMI, 2020) و يظهر الجدول رقم (4) مؤشرات الصلابة المالية للمصارف الموريتانية و يتضح أنه خلال سنوات الدراسة من سنة 2016 الى غاية 2019 استقرت الوضعية النقدية عموما. حيث أن اجمالي المصارف الموريتانية سجلت مؤشرات صلاية مالية كما يلي:

- بالنسبة لنسبة اجمالي الودائع على الأصول تعتبر في وضعية مقبولة في حدود 60 % ، مع بعض التذبذب حيث زادت النسبة عام 2017 ثم انخفضت في سنة 2018 ، لتقفز من جديد وتسجل نسبة قياسية بلغت 63.2% في سنة 2019 و ويمكن تفسير النسبة المرتفعة المسجلة سنة 2019 إلى التطور الهائل الذي شهدته شبكه البنوك الاسلامية بها و زيادة تعبئة المدخرات من الجمهور.

- فيما يخص النسبة الثانية المتعلقة بنسبة القروض الخاصة الى الأصول فيوحي بهبوط المؤشر ابتداء من سنة 2017 واستقراره في حدود 40 % خلال الفترة 2017-2019 الشيء الذي يشي بقدرة البنوك الموريتانية على تمويل القطاع الخاص.

- أما بالنسبة للمؤشر المتعلق بالأموال الخاصة/ الأصول فقد سجل انخفاضا في الفترة 2017-2018، بسبب انخفاض اجمالي الودائع قبل أن يستعيد عافيته ويسجل ارتفاعا معتبرا سنة 2019 .

V. الخلاصة:

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الإصلاحات النقدية التي تبنتها الدول النامية والتي كان لها كبير الاثر على جهازها المصرفي بشكل عام وعلى أدائه وصلابته المالية بشكل خاص. اتضح بأن هناك اختلافا من بلد إلى

آخر فيما يخص التكيف مع الوضعيات النقدية في السنوات الأخيرة التي شهدت عددا من الأزمات المالية المحلية والعالمية. بعد تحليل لأهم نقاط القوة والضعف للمصارف الجزائرية والموريتانية التي اتبعت في العقود الماضية إصلاحات نقدية، تبين أنها أسفرت عن تحسن ملموس خاصة فيما يتعلق بالتحكم في الاحتياطات وكذلك التوسع في تمويل القطاع الخاص، وكذا إعطاء حرية أكبر للبنوك في تحديد نشاطاتها وفقا لما تمليها عليها معايير المردودية. ولعل ما ميز فترة الدراسة أنها اتسمت بحصول ظاهرتين إيجابيتين وإن كانتا مازالتا في مرحلة الانطلاق وهما:

التعاملات الرقمية التي تجسدت على سبيل الخصوص في تطور وسائل الدفع الالكتروني الحديث و خدمات التكنولوجيا المالية الجديدة التي تعتمد على استخدام نظم حديثة كنظام خدمات الزبائن عبر الانترنت ونظم الصرافات الآلية، وكذلك اعتماد تطبيقات الهاتف المحمول في مجال الخدمات المصرفية .

كما نجد ايضا تبني كل من الجزائر في سنة 2018 لبعض الخدمات والمنتجات المالية الاسلامية مثل المضاربة و المشاركة و المراقبة و الاجارة و السلم، و التي يتوقع أن تكون لها انعكاسات جيدة على مستوى تعبئة الودائع و زيادة قوة و صلابة المصارف نظرا لانسجامها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، الشيء الذي يمكن أن يسهم في زيادة الطلب عليها. ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لموريتانيا التي كان لها السبق نسبيا في مجال الصيرفة الإسلامية مقارنة بالجزائر والتي شهدت طفرة في مجال الصيرفة الإسلامية حيث بلغ فيها عدد البنوك الاسلامية سنة 2020 نحو 7 مصارف من أصل 18 مصرفا بالإضافة إلى أن العديد من البنوك التقليدية أصبح يقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة من خلال نوافذه الإسلامية المتعددة.

ورغم التقدم الذي تم إحرازه على صعيد الإصلاح النقدي والمصرفي في الجزائر وموريتانيا فإنه يتضح جليا من التجريبتين أنه مازالت لديهما مساحة أخرى للعمل يمكن استغلالها. ونوجز فيما يلي أهم النقاط التي يتعين على الدولتين التركيز عليها سبيلا لتطوير خبراتهما في مجال الصناعة المصرفية وضمان استمرارية صلابة مصارفهما وزيادة قدراتها التنافسية فيما يلي:

- التركيز أكثر على ميكانيزم مهم يعتبر من أساسيات العمل المصرفي وهي جلب الودائع، أي العمل على رفع نسبة الودائع /الاصول. وهذه النقطة يمكن تطويرها أكثر في السنوات المقبلة من خلال زيادة وتطوير الشبكة المصرفية على المستوى الوطني والدولي.

- كما يمكن أيضا الاعتماد على عمل البنوك الاسلامية في هذا الجانب لتقوية النسبة المتعلقة بالودائع باعتبار ان هناك احجاما من لدن قاعدة عريضة من المجتمعين: الجزائري والموريتاني للتعامل بمعدل الفائدة التقليدية، ويمكن أن تكون المالية البديلة او المالية الريادية حلا لهذه المشكلة.

- زيادة التركيز على تمويل القطاع الخاص وفقا لدراسة صارمة لجدوى هذه المشاريع من الناحية الاستثمارية، الشيء الذي يمكن أن يزيد من ربحية المصارف وتقوية صلابتها.

- التركيز أكثر على فتح فروع مصرفية في الدول التي تحتضن جاليات للبلدين، خاصة بالنسبة للجزائر حيث الوزن المعبر للجالية الجزائرية الموجودة في الخارج والتي لا يمكن اهمال تحويلاتها.

- نظرا للتبني الملاحظ للتقنيات الرقمية الجديدة خلال السنوات الأخيرة من قبل المواطنين، سواء عن طريق الحواسيب أو حتى الهواتف المحمولة. فإنه يتعين على القائمين على القطاع المصرفي في الدولتين أن المسارعة لدراسة

السوقين وتطويرهما بسرعة، خاصة وأن هذه الأسواق أصبحت تتطور بسرعة كبيرة ويجب أن توفر لها البنية التحتية الضرورية سواء من خلال زيادة تطبيقات الدفع الإلكتروني على الهواتف المحمولة، زيادة تدفق الأنترنت أو زيادة مختلف وسائل الدفع الإلكتروني أو التمويل الرقمي.

الإحالات والمراجع:

- بنك الجزائر. (2019). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48. نشرة إحصائية، بنك الجزائر.
- ظافر سعيدان. (2016-2017). الأنظمة المصرفية المغاربية: الواقع و الآفاق. تونس: اتحاد المصارف المغاربية.
- محمد رمضان. (سبتمبر 2012). أثر السياسات الشرائية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية. تم الاسترداد من www.dspace.univ-tlemcen.dz
- محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم. (فبراير 2018). دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية. الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة
- مدني بن شهرة. (2008). سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية. الجزائر: دار هومة.
- banxybank. (2021, janvier). Récupéré sur <https://www.banxybank.com/ar/banxy-au-quotidien>.
- clerc, d. (2009, avril). le retour de keynes. alternatives économique (N 38),
- djouaher cylvia, l. a. (2018). Consulté le janvier 2021, sur universite moloud maamri tizi ouzou: <https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/9939/M%C3%A9moire%20complet%20PDF%24.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
- FMI. (2020). Rapport des services FMI et declaration de l'administrateur pour la Mauritanie. Usa: FMI.
- Obadeyi. (2014). The Effect of Financial Reforms on Banking Performance in an Emerging - Market: Nigerian Experience. Research Journal of Finance and Accounting. 57, (23) 05 ،
- poste, a. (2021, janvier). Algerie poste . Récupéré sur https://edcarte.poste.dz/fr/bienvenue_adhesion.php
- Soo-WahNoor Azlan GhazaliShamshubariah RamleeRasidah Mohd low Said. (2010). Economic Freedom and Banking Development: The Experiences of Selected east Asian Countries. Jurnal Pengurusan.
- wikipedia. (27 ديسمبر 2020). ويكيبيديا . تم الاسترداد من <https://ar.wikipedia.org>
- WORLD BANK. (2017). REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE LA MMOURITANIE Modernisation du Système National de Paiement. WORD BANK.

Referrals and references:

- Bank of Algeria. (2019). Triple Statistical Bulletin No. 48. Statistical Bulletin, Bank of Algeria.
- Zafer Saeedan. (2016-2017). Maghreb Banking Systems: Reality and Prospects. Tunisia: Union of Maghreb Banks
- MOHAMMED RAMDANI . (September 2012). The impact of the IMF's supervisory policies on the adaptation of the monetary policies of the developing countries.
- Madani BENCHOHRA. (2008). Economic reform policy in Algeria and international financial institutions. Algeria: Dar Houma.
- banxybank. (2021, January). Retrieved from <https://www.banxybank.com/ar/banxy-au-quotidien>
- clerc, d. (2009, April). the return of keynes. economic alternatives (N 38), p. 94.
- djouaher cylvia, l. at. (2018). Accessed January 2021, from moloud maamri tizi ouzou university: <https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/9939/M%C3%A9moire%20complet%20PDF%24.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
- IMF. (2020). Staff report and statement by the administrator for Mauritania. Usa: IMF. - Obadeyi. (2014). The Effect of Financial Reforms on Banking Performance in an Emerging - Market: Nigerian Experience. Research Journal of Finance and Accounting ،
- Mohamed Ismail, Heba Abdel Moneim. (February, 2018) The role of economic reforms in supporting growth in the Arab countries. United Arab Emirates, United Arab Emirates
- post, a. (2021, January). Algeria post . Retrieved from https://edcarte.poste.dz/fr/bienvenue_adhesion.php
- Soo-WahNoor Azlan GhazaliShamshubariah RamleeRasidah Mohd low Said. (2010). Economic Freedom and Banking Development: The Experiences of Selected east Asian Countries. Jurnal Pengurusan
- wikipedia. <https://ar.wikipedia.org>
- WORLD BANK. (2017). ISLAMIC REPUBLIC OF MOURITANIA Modernization of the National Payment System. WORD BANK.

الملاحق:

الجدول رقم (01): (الوضعية النقدية للجزائر 2016-2019)

المؤشر	2016	2017	2018	2019
احتياطيات البنوك	888.499	1.475.471	1.239.154	1.592.412
قروض صافية للدولة	2.742.916	2.207.004	2.220.057	2.208.314
قروض للقطاع الخاص	3.954.992	4.566.086	5.029.862	5.150.209

Source SITUATION DES BANQUES DE PÔTS.2016.2017.2018.2019.page 01 site www.bank-of-algeria.dz consulter le 28/12/2020

الجدول (02): (الوضعية النقدية لموريتانيا 2016-2020)

المؤشر	2016	2017	2018	2019
احتياطيات البنوك	10.1	12.1	13.2	14.7
قروض صافية للدولة	1.0	0.8	0.5	0.3
قروض للقطاع الخاص	52.0	55.9	66.8	74.1

28.7	28.2	25.82	24.3	(%) M2/PIB
------	------	-------	------	------------

المصدر: التقرير رقم 20/140، 2020، الصفحة 24

الجدول رقم (03) : مؤشرات الصلابة المالية للجزائر للفترة (2016-2019)

المؤشر	2016	2017	2018	2019
اجمالي الودائع / الأصول	63	65	65	58
القروض الخاصة / الأصول	30	32	31	33
الأموال الخاصة / الأصول	32	29	28	32

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية، 2019، الصفحة 14-09

الجدول رقم (04) : مؤشرات الصلابة المالية لموريتانيا للفترة (2016-2019)

المؤشر	2016	2017	2018	2019
اجمالي الودائع / الأصول	59.0	60.2	55.6	63.2
القروض الخاصة / الأصول	54.9	43.8	41.2	41.2
الأموال الخاصة / الأصول	14.2	13.8	12.9	18.4

المصدر: التقرير رقم 20/140، 2020، الصفحة 20

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

الطالب مصطفى ولد حام ولد حكي، رمضان محمد . (2021). تأثير أثر الإصلاحات النقدية على الصلابة المصرفية دراسة مقارنة بين الجزائر و موريتانيا (2016-2019)، 11(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 671-682.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري، 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category